

MPRA

Munich Personal RePEc Archive

Role of small and medium enterprises in reducing unemployment in the GCC countries

Elasrag, Hussein

December 2013

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/57572/>
MPRA Paper No. 57572, posted 29 Jul 2014 16:21 UTC

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة البطالة فى الدول الخليجية

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادى، مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

منزل (للمراسلة): ميت راضى ١٣٨٢٦ - بنها - القليوبية - مصر

عمل: القاهرة - امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية - مبنى وزارة التجارة والصناعة - البرج

الخامس - الدور الرابع - حجرة رقم ٩

Mobile (00201116133766)

E.Mail:elasrag@gmail.com

مقدمة

مشكلة البحث

تعانى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٩-٢٥ عاما إذ تبلغ معدلات البطالة بينهم حوالي ٣٠% في حالة المملكة العربية السعودية، ٢٨% في البحرين، ٢٣% في عمان وحوالي ٢٤% في الإمارات و ١٢% في الكويت.^١ ويفاقم من مغزى هذه الأرقام أن الكثير من المتعطلين من الشباب في دول المجلس قد امضوا فترات طويلة في حالة البطالة حتى باتت أشبه ما تكون بالبطالة المزمنة. بل ان ما يسترعي الانتباه هو أن غالبية من المتعطلين هم من المتعلمين الذين امضوا سنوات طويلة في التحصيل العلمي سيما من خريجي الثانوية العامة والمؤهلات الجامعية الأمر الذي يثير التساؤل عن مدى ملائمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات أسواق العمل الحديثة. ومحصلة ذلك كله تمثل في انخفاض معدلات الإنتاجية في دول مجلس التعاون وتزاحم العمالة الوطنية في القطاع العام مع استخدام القطاع الخاص لعمالة أجنبية رخيصة الأجر وقليلة المهارة^٢. وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير فرص العمل فهي توفر ما بين ٤٠% - ٨٠% من إجمالي فرص العمل^٣. فما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلى الدول الخليجية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، وأخيرا يحاول البحث

١ مؤسسة الخليج للاستثمار، "دول مجلس التعاون: معضلة البطالة الوطنية ولزومية النمو والتوظيف"، النشر على ١٩ سبتمبر، ٢٠١٢، في : <https://www.gic.com.kw/ar/media-center/monthly-news/monthly-article/9> تاريخ الزيارة ٨/٦/٢٠١٤. مشار الى هذه الإحصائية أيضا في : مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية، (بيروت، ٢٠١٣)، ص ٢٥٣
٢ مؤسسة الخليج للاستثمار، "دول مجلس التعاون : معضلة البطالة الوطنية ولزومية النمو والتوظيف"، المرجع السابق.

٣ البنك الأهلي المصري، "المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤"، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، (القاهرة: ٢٠٠٥)، ص ٧٤.

اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الرجوع إلى الدراسات السابقة في مجال البطالة وسوق العمل للتعرف على مفهومها وأبعادها، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي للتوصل إلى نتائج وتوصيات تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

خطة البحث

قسم البحث إلى قسمين رئيسيين ثم خاتمة بها النتائج والتوصيات على النحو التالي
أولاً: واقع وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ثانياً: البطالة وخصائص أسواق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ثالثاً: النتائج والتوصيات

أولاً: واقع وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها توفر ما بين ٥٠% - ٦٠% من إجمالي فرص العمل، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي ٤٦% من الناتج المحلي العالمي وتساهم بنسبة

'UNIDO and the World Summit on Sustainable Development ,CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION Vienna, 2002 ,p2

كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول من الناحية الإنتاجية، قدر تمثيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٦٥% من إجمالي الناتج القومي في أوروبا، مقارنة بحصة مقدارها ٤٥% من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة، وفي بعض مناطق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تكاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون عملياً هي رب العمل الوحيد للقطاع الخاص، مما يؤكد أهميتها الاجتماعية بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك هي مزود مهم بالتدريب المهني. وتتميز كل من تايوان وهونغ كونغ باعتمادهما على المشروعات الصغيرة، وفي اليابان حوالي ٨١ في المائة من مجموع الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوظف المشروع الواحد في المتوسط تسعة موظفين على خلاف دول الاتحاد الأوروبي الذي يوظف أربعة.^١

١- واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية في دول مجلس التعاون الخليجي

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الخليجية، فهي تعتبر النمط الغالب للمشروعات في الدول الخليجية. ويتوقع لهذه المشاريع أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٠% من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال وتوظف نحو ٨٥% من القوى العاملة وعلى الرغم من ذلك فإن اسهام المشاريع

^١ تشير احدى الدراسات أن هناك ما بين ٨ إلى ١٢ مليون مشروع صغير ومتوسط في دول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة في عام ٢٠٠٥ بالإضافة إلى ٢,٥ مليون مشروع في دول الاعضاء الجدد في الاتحاد وهي تمثل أكثر من ٩٩% من مجموع المشاريع وتستحوذ على ثلثي العمالة في قطاع المشاريع، وتبين التقديرات أن نصف الوظائف الجديدة تقريباً في أوروبا قد أوجدت من قبل أقل من ٥% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التقنية المتطورة. وانه يوجد في المملكة المتحدة حوالي ٣,٧ مليون مشروع بما يوازي واحد لكل عشرة أشخاص في سن العمل منها ٩٩,٧% هي مشروعات متناهية الصغر أو مشاريع صغرى ومتوسطة. كما تشير الدراسة الى وجود تقرير امريكي حديث يبين بأن من ضمن الوظائف الجديدة البالغ عددها ٢٤ مليوناً جرى إيجادها في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1979-1995 فإن ٧٥% منها تقريباً قد أوجدت من قبل أقل من ١٠% من المشروعات الصغيرة، وان قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل مجموعة في غاية التنوع، تتراوح ما بين دكان في ركن إلى بدايات مشروعات معقدة عالية التقنية. راجع:

الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي ٣٠% فقط من الناتج المحلي. وفي المملكة العربية السعودية تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٣% من إجمالي الشركات وتستوعب نحو ٢٧% من إجمالي العمالة ومع ذلك تمثل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ٣٣% فقط وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة لما تشكله هذه المشاريع من العدد الإجمالي للشركات، وتركيز المملكة على التنوع الاقتصادي ومقارنة بالدول المتقدمة التي تسهم فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل هذه المشاريع حوالي ٧٠% من إجمالي المؤسسات العاملة في سلطنة عُمان التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات وهي الزراعة، والأسماك، والصناعة، والخدمات والسياحة. وبالنسبة لبقية دول المجلس تحل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من إجمالي المشاريع ففي دولة قطر، ومملكة البحرين وسلطنة عُمان تمثل ٩٢% بينما تتخفف في الكويت إلى ٧٨%^١.

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى^٢ وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة

^١ عبد العزيز بن حمد العليل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض - المملكة العربية السعودية، ٢٨- ٢٩ مايو ٢٠١٣، ص ٥

^٢ ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية. وتتوزع معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، أو وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق. ويتطلب التعريف الواضح توفّر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية. وتستند الدول العربية في تعريفها المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه المشروعات، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال. راجع، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، مرجع سابق، ص ٣-٤

السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تاهيلها ، والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها . كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه ، وهل هو للاغراض الإحصائية أم للاغراض التمويلية أو لاية أغراض أخرى^١.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول الخليجية يتم استخدام أكثر من معيار فى التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنبين تعاريف المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويمكن التعرض إلى التعاريف المعتمدة فى بعض البلدان الخليجية فى الجدول رقم (١):
الجدول رقم (١) بعض التعاريف المعتمدة فى البلدان الخليجية

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
<u>سلطنة عمان:</u>	- أقل من ١٠ عمال	رأس المال المستثمر أقل من ٥٠ ألف ريال.
- مشروعات صغيرة	- ما بين ١٠ - ١٠٠ عامل	رأس المال ما بين (٥٠ - ١٠٠) ألف ريال.
- مشروعات متوسطة		
<u>السعودية:</u>	- ما بين (١ - ٢٠) عاملا	ولا يزيد رأس المال المستثمر على ٢٠ مليون ريال وهذا
- مشروعات صغيرة	- ما بين (٢١ - ١٠٠) عاملا	التعريف صالح لقطاع
- مشروعات متوسطة		

^١ لمزيد من التفاصيل حول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى عدد من الدول النامية والمتقدمة، راجع:

-وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن التعريف الاجرائى للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر، القاهرة، ص ص ١٠-٤٩

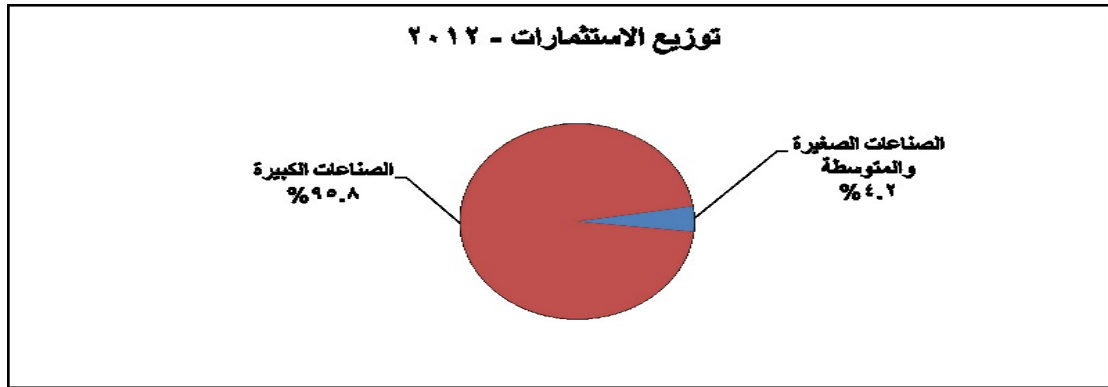
-Doha Abdelhamid and Alia El Mahdi, The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned From Country Experiences and The Road Ahead of Egypt, ERF Working Paper Series, Economic Research Forum, Working Paper 0324 , pp28-36

الصناعة		
على أن لا يتجاوز رأس مالها ٢٠٠ ألف دينار كويتي	أقل من ١٠ عمال ما بين (١٠ - ٥٠) عاملا	<u>الكويت :</u> -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة
	ما بين (٥ - ١٩) عاملا ما بين (٢٠ - ١٠٠) عاملا	<u>البحرين :</u> -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة
لا يتجاوز رأس المال المستثمر ٢ مليون دولار رأس المال المستثمر ما بين (٢ - ٦) مليون دولار.	-يعمل فيها أقل من ٣٠ عاملا -يعمل فيها أقل من ٦٠ عاملا	<u>دول مجلس التعاون لدول الخليج الخليجية :</u> (تصنيف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية) -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة
	-ما بين (١ - ٤) عمال -ما بين (٥ - ١٩) عاملا -ما بين (٢٠ - ٩٩) عاملا	<u>تصنيف المشروع الخليجي</u> <u>لدعم القدرات في إنشاء</u> <u>وتطوير المشاريع الصغيرة</u> <u>والمتوسطة (الريادي)</u> -المشروع الصغير جداً : -المشروع الصغير : -المشروع المتوسط :

المصدر: منظمة العمل العربي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ / مصر ، ٢٣ فبراير/ شباط - ١ مارس / آذار ٢٠٠٨ ص ص ١٣-١٥

وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حريصة على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات . وبرغم ذلك وكما يتضح من الشكل رقم (١) ويلاحظ أن حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة متدنية جداً، فقد بلغ حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 4.2 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي في دول المجلس عام ٢٠١٢.^١

الشكل رقم (١) إجمالي الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام ٢٠١٢



المصدر: قاعدة بيانات جويك

لذا فهناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة أسوة بالدول المتقدمة.

ويشوب الحرص على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدر من الحذر خوفاً من أن يكون التوسع فيها يصبح مجلبة لمزيد من العمالة المتعاقدة الأجنبية . وهو أمر تحرص سياسات التشغيل في المنطقة على تجنبه خاصة في عمان والمملكة العربية السعودية وفي نفس الوقت فهناك رغبة في الانفتاح على مزيد من الاستثمارات الأجنبية كبيرها ومتوسطها خاصة في الإمارات والسعودية وعمان وقطر ناهيك عن الدعوة الدائمة للاستثمار القائمة في البحرين .

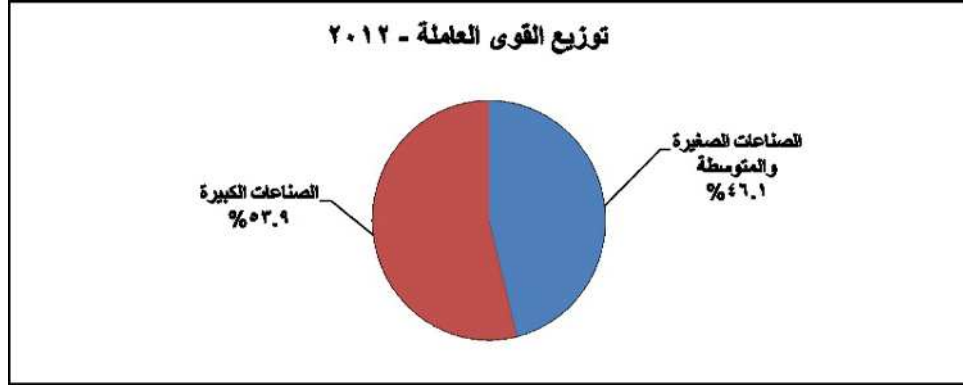
فقد شكلت العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما يتضح من الشكل رقم (٢) ما نسبته 46.1% من إجمالي العمالة في المشاريع الصناعية وهي نسبة متوسطة خاصة وأن معظمها من

^١ عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ٨

العمالة الوافدة فدول المجلس بحاجة إلى رفع نسب العمالة المواطنة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلات البطالة ولتحقيق أهداف التنمية^١.

الشكل رقم (٢) إجمالي القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام

٢٠١٢



المصدر: قاعدة بيانات جويك

وتتصدر كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين دول المجلس في نسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية في هذه الدول حيث شكلت في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 85.5% لعام ٢٠١٢، وفي مملكة البحرين 81.8. كما يتضح من الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام ٢٠١٢

Large Industries الصناعات الكبيرة		Medium Industries الصناعات المتوسطة		Small Industries الصناعات الصغيرة		الفئات الصناعية
%	Total المنشآت firms	%	Total المنشآت firms	%	Total المنشآت firms	الدولة
8.5	67	9.7	77	81.8	647	البحرين BAHRAIN
25.0	175	23.0	161	52.1	365	الكويت KUWAIT
11.2	168	12.8	192	75.9	1,136	عمان OMAN
21.7	154	20.1	143	58.2	413	قطر QATAR
25.8	1,535	24.4	1,453	49.8	2,967	السعودية SAUDI ARABIA
6.9	382	7.6	418	85.5	4,712	الإمارات U.A.E.
16.4	2,481	16.1	2,444	67.5	10,240	TOTAL المجموع

وتقوم المرأة العربية الخليجية بدور متميز خلاق في إقامة وتطوير المنشآت خاصة المتوسطة منها. وتشير دراسة للبنك الدولي أن ٢٥% من الأعمال في بلدان الخليج تملكها نساء. وينتظر أن يزداد هذا الدور أهمية في المستقبل لما حظيت به المرأة في هذه المنطقة من فرص للتعليم وتجربة الأعمال في مناخ متسامح ومنفتح. ونأمل أن يمتد نشاطها في مجال الأعمال إلى باقي

^١ المرجع سابق، ص ٩

البلدان العربية التي تلوح فيها فرص استثمار واعدة خاصة في شراكة مع عربيات أخريات .
ومنذ عام ٢٠٠٥ كان هناك ٢٩,٧ ألف صاحبة عمل في السعودية وفي عام ٢٠٠٨ كان هناك
١٢ ألف سيدة عضو في مجلس سيدات الأعمال في الإمارات لهن ١١ ألف مشروع بقيمة ١٢,٥
بليون درهم إماراتي . كما أن ثلث المنشآت في الإمارات التي يفوق عائدها السنوي ١٠٠ ألف
دولار تعود ملكيتها الى نساء.^١

٢- خصائص و أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي:

من أهم ما يميّز المشاريع الصغيرة والمتوسطة قدرتها على أن تنهل من تجارب الماضي
وجذوره. فهي تستفيد من تقليد أعمال حرفية تعود إلى آلاف السنين، ومن ثقافة معروفة لحسن
الضيافة. فقد استطاعت المشاريع الصغيرة التي أنشأتها الأسر في الصناعة والتجارة والضيافة
عبور الحدود المحلية والإقليمية والوطنية وازدهرت وتوسّعت واكتسبت طابع الحداثة. وللمشاريع
الصغيرة والمتوسطة جذور عميقة في المجتمعات المحلية وعلاقات وطيدة مع شبكات العملاء .
وهي تنمو داخل مجتمعها، حيث تشتري المواد الخام من مؤسسات محلية وتستخدم عمالاً من
محيطها. فهذه العلاقات الوثيقة مع المجتمع المحلي وهذا الاندماج العميق فيه هما من المزايا التي
تسهل طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العمل، والحصول على الموارد، وتوزيع
المنتجات. وتتغير اليوم مواصفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد أن سلمها الأجداد إلى
الأبناء والأحفاد، ومعظمهم حائز على شهادة جامعية وخبرة غنية، من الطراز العالمي أحياناً .
وهذا الجيل الجديد من رواد الأعمال العرب يتكلم عدة لغات (كالعربية والانكليزية والفرنسية)،
ويملك المرونة في العمل، والقدرة على التكيف مع الأسواق والاتجاهات الجديدة. ويلاحظ أن
جُل قطاع الأعمال في بلدان مجلس التعاون الخليجي من المشاريع التي يملكها القطاع العام أو من
الشركات الكبيرة، غير أن الحكومات تشجع ريادة المشاريع الصغيرة من أجل خلق فرص

^١ مؤتمر العمل العربي، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير المدير
العام لمكتب العمل العربي، البند الأول - القسم الأول، الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة - جمهورية مصر
العربية، 22 - 15 مايو / أيار ٢٠١١، ص ٢٨

عمل. وتختلف الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين بلد وآخر^١. فهي تكثر في قطاع الخدمات، وهو القطاع الذي يتميز بقدرة على خلق فرص عمل تفوق القطاعات الأخرى^٢. تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لدول الخليج بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، يمكن إجمال الخصائص بالآتي^٣:

سهولة التأسيس

استقلالية الإدارة ومرونتها

اتاحة فرص العمل.

القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة

قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر

٣- العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

ويلاحظ أن الكثير من المشاكل المتعلقة بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة متشابهة في بلدان العالم، بما في ذلك صعوبة الحصول على التمويل، وضعف المحاسبة، وغياب التخطيط للمستقبل. أما المشاكل الأخرى فهي خاصة بكل منطقة. وكما هي الحال في معظم مناطق العالم، تصارع الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان مجلس التعاون الخليجي للحصول على التمويل

^١ للتفاصيل راجع: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "السياسات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وأثرها على العمالة"، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١٢)، ص ٥٩-٦١

^٢ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨

^٣ راجع:

- أسامة زين العابدين، "منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية؟"، جريدة الاقتصادية، العدد ١٤٧، مايو ٢٠٠٤، متاح في <http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm> تاريخ الزيارة ٢٠١٤/٦/٨.

- حسين عبد المطلب الأسرج، "مستقبل المشروعات الصغيرة مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ١٠

وهي غالباً ما تفتقر إلى عمليات المحاسبة والتخطيط على مستوى الأعمال، التي تؤهلها الحصول على الخدمات من المصارف المحلية. كما أن العمليات التي تديرها الدولة لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع أنها حسنة النية، قد تُخرج المصارف الخاصة من السوق وتكبد الشركات المحلية الكثير من العناء^١.

ويمكن اجمال أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج فيما يلي :-^٢

- صعوبة التمويل واجتذاب النقص في الخدمات المالية ومحدودية مؤسسات التمويل.
- البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير.
- عدم توفر مؤسسات لتقديم المساعدات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجالات اكتساب مهارات العمل وإدارة المشاريع فضلاً إلى عدم تأهيل تلك المشروعات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية خاصة بعد انضمام الكثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع بعض الدول اتفاقيات شراكة دولية.
- المشكلات المتعلقة بتوفير المواد الخام التي يتم استيرادها نظراً لضآلة الكميات التي تتطلبها تلك المشاريع الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإنتاج.
- عدم وجود بنية تشريعية حديثة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف وصعوبة الاتصال والتعاون مع المشاريع الكبيرة.
- عدم استكمال الأطر التشريعية والهيكلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في غالبية دول المجلس.
- ضعف ربط السياسات والإجراءات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعوقات نجاحها مثل سياسات التعليم والتدريب والتأهيل.
- عدم توفر قاعدة بيانات إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات قياس فعالة وبيانات إحصائية تتبع نمو هذه المشاريع ووضع السياسات الخاصة لها.

^١ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وأثرها على العمالة، مرجع سابق، ص ص ٥٨-٥٩

^٢ عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ١١

ثانياً: البطالة وخصائص أسواق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى^١.

ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليست استثناء في هذه الظاهرة ، بل تتميز البطالة في هذه الدول في وجود مفارقة اقتصادية تتمثل في تزايد عدد العمال الأجانب المستقدمين و تنامي عدد المواطنين العاطلين.

و تعرف البطالة على أنها القصور في تحقيق الغايات بالنسبة للعمل في المجتمعات البشرية. كما أنها حالة وجود الشخص البالغ دون وظيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الأساسية له. فالشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاوله عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلى الحصول عليه. ومن أكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً في الأوساط العلمية هو التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ILO والذي ينص على تعريف العاطل بأنه: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل أول مرة وعلى العاطلين

١ لمزيد من التفاصيل حول النظرية الاقتصادية و مفهوم البطالة،راجع :

-مقدم عبيرات ، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ،مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البليدة الجزائر سنة ٢٠٠٦.

-محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية،مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البليدة الجزائر سنة ٢٠٠٦.

الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.^١

ويمكن تعريف البطالة إجرائياً على النحو التالي:

١- الشباب العاطلون عن العمل ذكوراً أو أنثاً أو حاصلون على مؤهل أو فوق المتوسط أو جامعي.

٢ قادرين على العمل والراغبون في الحصول عليه.

٣ يقبل العمل وفق الأجور السائدة.

وتتمثل أنواعها فيما يلي^٢:

أ- البطالة الاحتكاكية، ب- البطالة الهيكلية ، ج- البطالة الدورية، د- البطالة الموسمية، هـ- البطالة المقنعة، و- البطالة السلوكية، ي- البطالة المستوردة.

وخلال العقود القليلة الماضية، اعتمدت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على العمالة الأجنبية الوافدة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحد من ضغوط فورة النشاط الاقتصادي. وظل التوظيف في القطاع العام يدعم مستويات المعيشة المرتفعة. غير أنه في ظل التزايد السريع في عدد السكان من الشباب أصبح خلق فرص عمل في القطاع الخاص لمواطني مجلس التعاون يمثل تحدياً وقد يرتفع معدل البطالة في السنوات القادمة ما لم تتوفر فرص العمل في القطاع الخاص لمزيد من المواطنين. فقد تنمو القوى العاملة بمعدل يتراوح بين 3% و 4% كل عام، ولذلك فإن عدداً إضافياً يتراوح بين ١,٢-١,٦ مليون مواطن في مجلس التعاون قد يدخل إلى سوق العمل بحلول عام ٢٠١٨.^٣

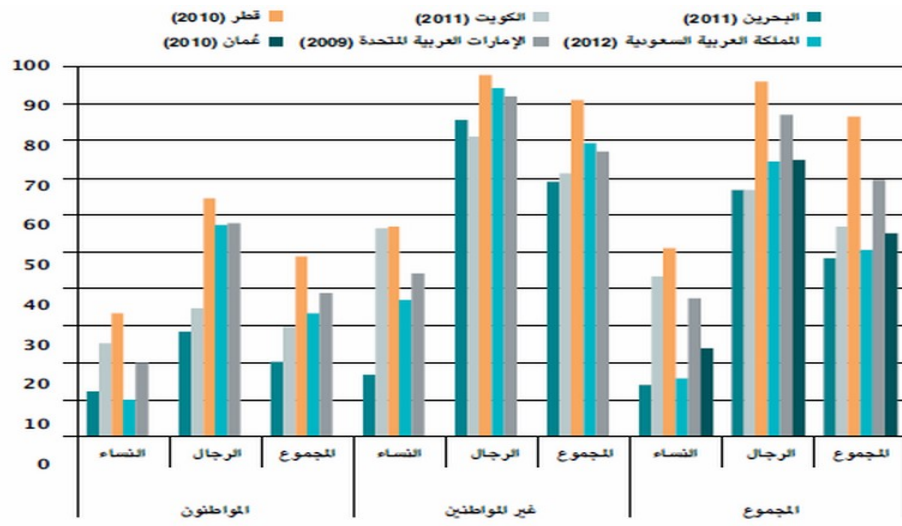
^١ سارة صالح عيادة الخمشي، "دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٢٥ العدد ٥٠، (السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، محرم ١٤٣١هـ / يناير ٢٠١٠م)، ص ٢٥٥-٢٥٦.

^٢ حريري بوشعور، فلاق صليحة، "مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية"، في: الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية (الجزائر: جامعة المسيلة، خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١)، ص ٤.

^٣ صندوق النقد الدولي، "إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق، ص ٦.

وتشير آخر البيانات المتوفرة- الشكل ٣ - ارتفاع معدّلات التشغيل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن ذلك نتيجة لتأثير هجرة القوى العاملة. فمعدل التشغيل في تلك البلدان يبدو منخفضاً إذا ما قيس فقط على أساس نسبة المواطنين الذين هم في سن العمل والذين يعملون، إذ يتراوح بين 20 في المائة في البحرين، و 30 في المائة في الكويت، و 38 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و 48 في المائة في قطر. وقد بذلت معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهوداً حثيثة لتحسين التوازن بين العاملين المواطنين والأجانب، فاعتمدت سياسات لتوطين القوى العاملة، تهدف إلى زيادة نسبة المواطنين إلى الأجانب في صفوف العاملين. غير أن نجاح هذه السياسات لا يزال محدوداً.^١

الشكل ٣: التشغيل في بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013، الاسكوا- الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص ٥٨

ويعتمد القطاع الخاص إلى حد كبير على توظيف العمالة الأجنبية، وقد أسفرت الجهود المبذولة لزيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص عن نتائج مختلفة حتى الآن. فالعمالة الأجنبية في جميع دول المجلس تستحوذ على أكثر من ٨٠% من وظائف القطاع الخاص وذلك على الرغم من تنفيذ حصص التوظيف التي تهدف إلى زيادة نسبة المواطنين في وظائف القطاع الخاص مع مرور الوقت. ولم تُسجل زيادة في نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص خلال العقد الماضي إلا في الكويت وعمان فقط. وفي المقابل، شهدت البحرين والمملكة العربية السعودية زيادة في نسبة

^١ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013"، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١٣)، ص ٥٦

العمالة الأجنبية في القطاع الخاص. وفي قطر، تهيمن العمالة الأجنبية بالكامل تقريباً على الوظائف في القطاع الخاص، وقد ظل الوضع كذلك منذ العقد الماضي. ويميل توزيع العمالة الوطنية في القطاع الخاص بقوة نحو الأنشطة ذات الرواتب العالية (مثل النفط والقطاع المالي)، ولا يعمل في القطاعات ذات الأجور المنخفضة (مثل البناء والتجارة والنقل) إلا عدد قليل من المواطنين ومعظمهم في الوظائف الإشرافية.^١

وتجدر الإشارة إلى الإحصائيات المتعلقة بسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متباينة وبخاصة ما يطال منها معدل البطالة بين المواطنين إلا أن الدلالات الحتمية تؤكد ارتفاع نسبة البطالة إلى حدود عالية جداً وغير مقبولة كما يتضح من الجدول رقم ٢،^٢

جدول رقم (٢)

معدلات البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	النسبة المئوية للبطالة	نسبة البطالة في الشريحة ما بين 19-25 سنة
السعودية	10.5	30
الإمارات	14	24
عمان	8	23
البحرين	8	28
الكويت	6	12
قطر	3	—

المصدر: دراسة مؤسسة الخليج للاستثمار، 2012/9/19م

^١ صندوق النقد الدولي، "إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق، ص ١٠

^٢ للتفاصيل راجع: مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية، (بيروت، ٢٠١٣)، ص ص ٢٥٢-٢٥٥

وتجدر الإشارة الى ان سوق العمل الخليجي يواجه العديد من الاختلالات الكلية والهيكلية التي يتسم بها جانب العرض والطلب ، ومن أهم تلك الاختلالات:^١
أولاً: ارتفاع درجة اعتماد سوق العمل الخليجي على العمالة الأجنبية الناشئ عن عدم مواكبة قوة العمل المحلية لزيادة الطلب الكلي وقد برزت هذه الفجوة كحقيقة مهمة منذ الطفرة المالية التي شهدتها دول الخليج عقب حرب أكتوبر 1973 م.

ثانياً: عدم وجود تناسب بين مخرجات نظم التعليم والتدريب، واحتياجات سوق العمل الخليجي، بالإضافة إلى عدم التناسب بين قطاعات الباحثين عن عمل والأوضاع السائدة في سوق العمل الخليجي، خاصة فيما يتعلق بنوعية الوظائف المعروضة وشروطها.

ومن ثمّ يتمثل الطابع السائد في سوق العمل الخليجي في هيمنة العمالة الأجنبية عليها؛ نتيجة للاختلالات التي تعاني منها بجانب العرض والطلب، ولقد ساهمت فيه مجموعة من العوامل أدت إلى استمراريته.

ويمكن توضيح تلك العوامل بإيجاز شديد فيما يلي:

أ -عوامل تتعلق بجانب العرض:توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات العملية أدت إلى تزايد اللجوء والاستعانة بالعمالة الأجنبية، فيما ساهمت عوامل أخرى في استمرار هذا الوضع، منها ما يلي:

-الخلل في حجم وهيكل السكان في منطقة الخليج العربي.

-استبعاد نسبة كبيرة من النساء من قوة العمل.

-عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

-عزوف العمالة الوطنية:فمع وجود عدد كبير من الوظائف في بعض القطاعات إلا أن الغالبية من العمالة الوطنية لا ترغب فيها.

ب -عوامل تتعلق بجانب الطلب: توجد مجموعة من العوامل تتعلق بجانب الطلب على العمالة في سوق العمل الخليجي أدت إلى تزايد الاختلالات بين جانب العرض في سوق العمل وجانب الطلب، من أهمها ما يلي:

-زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

-توفر الآلاف من فرص العمل.

-الاعتماد المتزايد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص عليها.

^١ جهاد صبحي القطيط ،أحمد عبد الحميد ذكر الله، الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي، التقرير الاستراتيجي السنوي السابع، الذي تصدره مجلة البيان السعودية بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة للعام ١٤٣١هـ/٢٠١٠م ، ص ص ٤٤٦-٤٤٧

ظاهرة تسليم المفتاح..

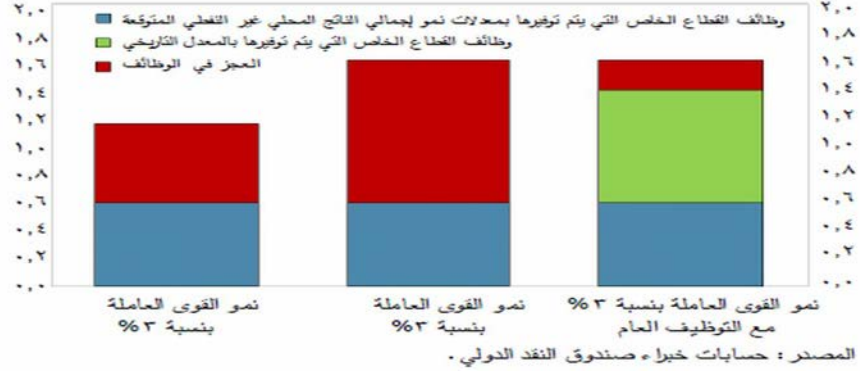
وتجدر الإشارة هنا إلى أن البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحمل خصائص معينة لا بد من أخذها في الحسبان حين وضع الحلول المتاحة لها وأهم هذه الخصائص:

١. البطالة ظاهرة شبابية .
٢. معظم العاطلين بدول مجلس التعاون هم من الشباب الخريجين
٣. ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل .
٤. التأثير المحدود لبرامج التدريب المهني الموجه لسوق العمل بالرغم من أن كافة دول مجلس التعاون الخليجي لديها خطط للتنمية بشكل عام وخطط للتدريب المهني لتأهيل خريجي الثانوية وكذلك خريجي بعض التخصصات الفائضة عن الحاجة لاكتساب المهارات التي تؤهلها للدخول لسوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تأهيلهم للعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٥. الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب -إن توفر- وبين متطلبات سوق العمل.
٦. نسبة الإناث المرتفعة من البطالة .

وحسب توقعات لخبراء صندوق النقد الدولي كما في الشكل رقم (٤) ، فإن وظائف القطاع الخاص الجديدة سوف تغطي قدرا محدودا من الداخلين في القوى العاملة. فإذا ظلت الحصة الحالية للمواطنين في القطاع الخاص ثابتة دون تغيير، سيتم توفير حوالي ٦٠٠ ألف فرصة عمل في القطاع الخاص للمواطنين بحلول عام ٢٠١٨. بافتراض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي- على نحو يتماشى مع السيناريو الموضح بالشكل ٣ -وبالنسبة للمواطنين، فإن هذا العدد لن يتجاوز نصف إلى ثلث العدد المتوقع تقريبا من الداخلين إلى سوق العمل. وتشير التوقعات إلى حدوث نقص في جميع البلدان، وقد يكون كبيرا بصفة خاصة في بعض البلدان. وحتى إذا استمر التوظيف في القطاع العام على وتيرته في الآونة الأخيرة، فقد يرتفع معدل البطالة^١.

الشكل رقم ٣: توقعات خلق فرص العمل للمواطنين ٢٠١٢-٢٠١٨

^١ صندوق النقد الدولي، "إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق، ص ٦



ويمكن القول أن أسباب ظاهرة البطالة في البلدان الخليجية ترجع إلى العديد من الأسباب التي من أهمها:-

1- ارتفاع معدل نمو السكان مما أدى إلى ظهور عدد من الشباب الذين يبحثون عن العمل. فقد تضاعف عدد السكان في دول مجلس التعاون خلال العقدين الماضيين من 21.6 مليون نسمة عام 1990 إلى حوالي 41.3 مليون نسمة في عام 2010، وأن معدل النمو السكاني في دول المجلس يعد من أعلى المعدلات على مستوى العالم حيث يبلغ من 3% إلى 5.3% سنوياً^٢. ويُعزى ذلك، بشكل أساس إلى المستوى المرتفع لمعدل الخصوبة في غالبية هذه الدول، والنمو في عدد العمالة الوافدة، إضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. أمّا بالنسبة إلى سوق العمل، فقد وصل إجمالي عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون إلى ما يفوق 18.6 مليون فرد في عام 2011، منهم 69% من الوافدين و 31% منهم من المواطنين، ويمثّل الوافدون الأغلبية في سوق العمل في كلّ دول المجلس بلا استثناء، بما فيها الدول الأكبر حجماً نسبياً، مثل عمان %

^١ رمضان الشراح، "تحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي"، في : المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية سوق العمل و التحولات الديموغرافية (عمان:مسقط، 8 - 7يناير 2012)،ص ٤

^٢ عبد اللطيف موسى بلغرسة، "سوق العمل الخليجي بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الإقليمية"، في: المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، مرجع سابق، (عمان: مسقط، 8 - 7يناير، 2012)،ص ٤

77 في عام 2011 ، والسعودية 55 % في عام 2012. ولا يغيب عن الذهن أن قطاع النفط والغاز محدود المساهمة في التشغيل إلى درجة لا تذكر، إلا من خلال أثره غير المباشر في تمويل التنمية والاستثمار. حيث أن قطاع النفط مسؤول عن ما بين 30% - 40% من الناتج المحلي الإجمالي في الخليج لكنه يوظف نسبة 3% فقط من العمالة بشكل مباشر بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة، وكذا بسبب اعتماد بعض شركات النفط على شركات المقاولات والخدمات (من الباطن) المساندة وجل عاملتها وافدة.

٢

٢- سيادة بعض القيم والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر في اتساع ظاهرة البطالة وخاصة في المجتمعات الغنية والطبقات الأرستقراطية التي تحتقر العمل وتؤثر أن يشب ابنائهم متسكعين وعاطلين عن العمل بدلاً من أن يعملوا بأيديهم. ناهيك عن أن النساء تمثل مجموعة من الموارد البشرية غير المستفاد منها أستفادة كاملة والتي يمكن استخدامها في العقود المقبلة للمساعدة في عملية التنمية وخاصة في القطاعات التي يمكن أن تنتهياً فيها بيئة مناسبة للمرأة تتفق والقيم الاجتماعية السائدة مثل البنوك والصحة والتعليم والعمل الاجتماعي.

٣- هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتوليد العمالة مع تقديم أجور مرتفعة. وظهر القطاع الخاص تدريجياً في دور القطاع الذي يخدم القطاع العام، وبالتالي واجه تصلبات هيكلية في نموه كقطاع مستقل عندما انخفضت قدرة القطاع العام على توليد مزيد من الوظائف. ورغم أن القطاع العام هو أكبر جهة لتوظيف المواطنين، فقد كان نمو التوظيف في هذا القطاع أبطأ من القطاع الخاص. وينتشر توظيف المواطنين في القطاع العام في دول المجلس الأكثر ثراء (الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة) التي تتسم بتعداد سكاني صغير ويعمل أكثر من ثلثي العمالة الوطنية في القطاع العام. وهذه النسبة مرتفعة أيضاً في المملكة العربية السعودية، بينما في البحرين وسلطنة عُمان يعمل أقل من 50% من العمالة الوطنية في القطاع العام. وفي هذا الإطار، فإن

^١ مركز الخليج لسياسات التنمية، الخليج 2013...الثابت والمتحول،(الكويت :مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص 197

^٢ عبد اللطيف موسى بلغرسة، "سوق العمل الخليجي بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الإقليمية"، مرجع سابق، ص 13

فاتورة الأجور الحكومية الكبيرة بالفعل (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) استتبعها تباطؤ نمو الفرص الوظيفية في القطاع العام.^١

٤- مازال التعليم لا يلبي احتياجات اسواق العمل في دول المجلس. وهناك الكثير من المؤشرات التي توضح أن المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم منخفض على الرغم من أن كافة دول مجلس التعاون الخليجي لديها استراتيجيات وسياسات خاصة بأسواق العمل تربط احتياجات سوق العمل بمخرجات التعليم، ويمكن الإشارة في هذا المجال الى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء كليات التقنية لسد احتياجات سوق العمل الإماراتي من الموارد البشرية المتخصصة.

وجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي السريع أدى إلى توفير الدعم القوي لخلق فرص العمل. فقد تباطأ نمو الوظائف في القطاع العام، حيث يتم توظيف المواطنين، مقارنة بالقطاع الخاص الذي يوظف في الغالب العمالة الأجنبية ذات المهارات المنخفضة. وتفاوت الأجور بين القطاعين العام والخاص، لا سيما بالنسبة للعمالة ذات المهارات المنخفضة، يجعل القطاع العام أكثر جاذبية للمواطنين، بينما يفضل أرباب العمل في القطاع الخاص توظيف العمالة الأجنبية الأرخص وذات المهارات المنخفضة. ويمثل الإنفاق من المالية العامة أحد العوامل الرئيسية الدافعة للنمو والتوظيف في القطاع الخاص غيرالنفطي في دول مجلس التعاون، مع تركيز الخطط الإنمائية الوطنية على تطوير البنية التحتية في كثير من الأحيان باستخدام العمالة الأجنبية ذات المهارات المنخفضة.

وكان نمو إجمالي الناتج المحلي قويا في قطاعات مثل البناء وتجارة الجملة والتجزئة والنقل، وهي قطاعات تميل لتوظيف العمالة من ذوي المهارات والإنتاجية المنخفضة. كذلك ساهمت الخدمات المالية والصناعات التحويلية (وبصفة رئيسية صناعة البتروكيماويات) في النمو، ولكن تأثيرها كان متواضعا على توظيف العمالة ذات المهارات العالية في كل من البحرين، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية. وساهم نمو الخدمات الحكومية وقطاع الهيدروكربون في دعم توظيف المواطنين. وفي هذا الإطار، فإن فاتورة الأجور الحكومية الكبيرة بالفعل (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) استتبعها تباطؤ نمو الفرص الوظيفية في القطاع العام.^٢

وقد بذلت الحكومات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهودًا منفردة بهدف خلق فرص عمل وتشغيل طالبي العمل، حيث أنشئت هذه الدول العديد من المؤسسات والأجهزة التي

^١ صندوق النقد الدولي، "إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق، ص ٩

^٢ صندوق النقد الدولي، "إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق، ص ٩

تعنى بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطر، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت. كما تم إنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية التي تسهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تُعد آلية وسيطة لا يجاد توافقات ثنائية وشراكات بين المشتريين والموردين وعادة ما يكون الموردون من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة الى المبادرات الرائدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ابتكار حلول لتوفير التمويل المطلوب لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة بإنشاء صناديق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كصندوق المئوية الذي يقدم قروض حسنة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية وصندوق الأمير سلطان لدعم المشاريع الصغيرة للسيدات ، وصندوق عبد اللطيف جميل لدعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة، وصندوق تنمية مشروعات الشباب وصندوق سند لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في سلطنة عمان، وصندوق خليفة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وصندوق رساميل لدعم المشاريع الذاتية في قطر. إضافة إلى أن هناك كثير من النشاطات والبرامج التي تعمل على تعزيز طاقات الأفراد الشباب ونشر ثقافة العمل الذاتي وتنمية المبادرات الريادية لدى الشباب. وقد بادرت بتنفيذ برامج توطين اتسعت وتعددت وتعاقبت واتخذ بعضها مسميات متفائلة مثل (سند) و (نافع) و (طموح) و(إنطلاق) و (كسب يدي) و (شريان الحياة) ... الخ وساهمت في هذه البرامج الأجهزة الرسمية والبنوك وتنظيمات أصحاب الأعمال وكبار رجال الأعمال وبعض مؤسسات المجتمع المدني ولاقت هذه البرامج الدعم السياسي من أعلى المواقع . وبذلك توفرت لها الفرصة لأن تكون مشروع مجتمع وليس مجرد برامج تشغيل .

ثالثاً: الاستنتاجات والمقترحات :

١٠-إلزامية نتيجة :

توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

١. إن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية - وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

٢. تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية حيث تشكل نسبة ٨٣,٦% كما في الجدول رقم ١.

٣. يمكن ان تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما ومحوريا في التشغيل وخلق فرص العمل اذا ما تم التنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الانتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها والتخصص في الانتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الخليجية.
٤. إن ترقية هذه المشروعات أمر ذو أهمية نظرا للخصوصيات التي يكتسبها هذا النوع من المشروعات من صغر الحجم ومحدودية رأس المال المستثمر، كما أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التطورات التي تحصل (المرونة العالية) وكذا سهولة التسيير و اتخاذ القرار، هذه الجملة من الخصائص مكنتها لأن تلعب أدوار مهمة فهي تمكن من امتصاص اليد العاملة التي تشكوا من البطالة، كما تؤدي إلى تلبية حاجيات السكان و المساهمة في خلق القيمة المضافة و تحقيق التوازن الجهوي.
٥. بذلت الحكومات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهودًا منفردة بهدف خلق فرص عمل وتشغيل طالبي العمل ولكنها لا زالت غير كافية حتى الآن.
٦. ارتفاع معدل نمو السكان من أهم أسباب ظاهرة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

١- التحديات شديدة

هناك حاجة ماسة لاتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات الرامية إلى تنمية المشروعات الصغيرة وتحسين الأثر الإجمالي لبرامج التشغيل وزيادة فعاليتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنها:

١. الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتعزيز إمكانية استكمال الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة.
٢. التوجه بمنظومة القيم الثقافية السائدة (الذي من المفترض أن يعززها النظام التعليمي والتدريبي) نحو شجيع إقامة المشاريع الخاصة والتعليم المستمر، والإبتكار والإبداع.
٣. ضخ مزيد من الاستثمارات و الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي الذي يهدف إلى تضيق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية العالم.

٤. العمل على التخفيف من نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والفني، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة، وتحسين آفاق التشغيل لخريجي هذا التعليم ، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
٥. مراجعة نظام الأجور والمزايا الأخرى المقدمة في القطاع العام وربطها بعوامل مثل الإنتاجية والمزايا المقدمة في القطاع الخاص، لتشجيع الخريجين للعمل لدى القطاع الخاص.
٦. التخفيض في تكلفة توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل من خلال تقديم الحوافز الملائمة مثل دعم الأجور والمساهمة في تكاليف التدريب أثناء العمل، لزيادة إمكانية تشغيلهم وتدريبهم من قبل القطاع الخاص.
٧. أثبتت الدراسات أن تعزيز المنافسة في أسواق المنتجات، وتخفيض كلفة الاقتراض وتحسين النفاذ إلى التمويل، ومواجهة كافة العوائق التي تقف في وجه تأسيس الشركات، والعوامل التي تؤدي إلى تضخم كلفة القيام بالأعمال، كلها وسائل مهمة لتحفيز الطلب على العمل.
٨. توسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم، و تكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباحثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية.
٩. تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل بدول المجلس، وتوظيف هذا التكامل والاتفاقيات الاقتصادية للنهوض بالتشغيل ، لاسيما من خلال توسيع آفاق التجارة والاستثمار.
١٠. تلافي التضارب في البيانات الخاصة بمعدلات البطالة والنقص الكبير في المعلومات حول أسواق العمل و احتياجات التدريب ، حيث أن هذا النقص يُعيق بشكل كبير الجهود الهادفة إلى فهم أسباب البطالة ومحاولة علاجها. وهناك حاجة إلى اتساع رقعة انتشار نتائجها بحيث تتمكن دول المجلس من فهم التفاصيل النوعية الخاصة بالبطالة وسوق العمل في المنطقة بشكل أفضل . كما تبقى الحاجة ملحة لإقامة نظام معلومات حديث عن سوق العمل، حيث أن غياب المعلومات المتوافرة حول الوظائف الشاغرة ومتطلبات التدريب يساهم في توسيع الهوة بين العرض والطلب في السوق.
١١. تحسين الترويج والإعلان عن برامج التشغيل على نحو يزيد من منافعها و يجعلها في متناول عدد أكبر من طالبي العمل.

١٢. ضرورة تطوير خدمات تشغيل أكثر فاعلية من حيث الموائمة بين العرض والطلب، من خلال إيجاد مكاتب تشغيل متخصصة وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة ومؤهلات الباحثين عن عمل، ونشر المعلومات حول فرص التدريب المتاحة والمطلوبة. توسيع رقعة المنتفعين من برامج التشغيل، وتحسين آليات استهداف المجموعات المهمشة مثل النساء، وغير المتعلمين، والباحثين عن عمل في الريف، والعاملين في القطاع غير المنظم، وكذلك العمل على الاستجابة لمتطلباتهم المهنية المختلفة.

١٣. وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشاريع وبين المشاريع الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومي، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة الى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشاريع الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشاريع الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية والاقتصادية للدول.

١٤. إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف توحيد تعريف مفهوم هذه المشاريع وتوصيفها وضرورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المشاريع الصغيرة وغيرها.

المراجع:

١. أسامة زين العابدين، "منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية؟"، جريدة الاقتصادية، العدد ١٤٧، مايو ٢٠٠٤، متاح في تاريخ الزيارة <http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm>

٢٠١٤/٦/٨

٢. البنك الأهلي المصري، "المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤"، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ٢٠٠٥
٣. جهاد صبحي القطيط، أحمد عبد الحميد ذكر الله، الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي، التقرير الاستراتيجي السنوي السابع، الذي تصدره مجلة البيان السعودية بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة للعام ١٤٣١هـ/٢٠١٠م
٤. حريري بوشعور، فلاق صليحة، "مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية"، في: الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، الجزائر، جامعة المسيلة، خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١
٥. حسين عبد المطلب الأسرج، "مستقبل المشروعات الصغيرة مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠٠٦
٦. رمضان الشراح، "نحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي"، في: المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية سوق العمل و التحولات الديموغرافية، عمان، مسقط، 8 - 7 يناير ٢٠١٢
٧. سارة صالح عيادة الخمسي، "دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٢٥ العدد ٥٠، السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، محرم ١٤٣١هـ/ يناير ٢٠١٠م
٨. عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض - المملكة العربية السعودية، ٢٨- ٢٩ مايو ٢٠١٣.
٩. عبد اللطيف موسى بلغرسة، "سوق العمل الخليجي بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الإقليمية"، في: المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، مرجع سابق (عمان: مسقط، 8 - 7 يناير، ٢٠١٢)
١٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013"، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١٣
١١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "السياسات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وأثرها على العمالة"، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١٢

١٢. محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البليدة الجزائر سنة ٢٠٠٦.
١٣. مركز الخليج لسياسات التنمية، الخليج ٢٠١٣...الثابت والمتحول، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٣.
١٤. مقدم عبيرات ، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البليدة الجزائر سنة ٢٠٠٦.
١٥. مؤتمر العمل العربي، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول - القسم الأول، الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة - جمهورية مصر العربية ، 22 - 15 مايو / أيار ٢٠١١.
١٦. مؤسسة الخليج للاستثمار ،"دول مجلس التعاون: معضلة البطالة الوطنية ولزومية النمو والتوظيف"، النشر على ١٩ سبتمبر ، ٢٠١٢، في : <https://www.gic.com.kw/ar/media-center/monthly-news/monthly-article/9> /تاريخ الزيارة ٦/٨/٢٠١٤.
١٧. مؤسسه الفكر العربي،التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية،بيروت، ٢٠١٣.
١٨. وزارة التجارة الخارجية،دراسة عن التعريف الاجرائى للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر،القاهرة.
١٩. Doha Abdelhamid and Alia El Mahdi,The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned From Country Experiences and The Road Ahead of Egypt, ERF Working Paper Series, Economic Research Forum, Working Paper 0324
٢٠. National bank of Dubai **The Nature of Small and Medium Size Enterprises in GCC's Industrial Sector**, Economic report , uae ,march 2007
٢١. UNIDO and the World Summit on Sustainable Development ,CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, UNIDO,Vienna, 2002